

**وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية**

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية)

للغرفة التجارية محافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٤ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٥ ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٥/٢/٥ ؛**قرر:**

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٨٤٩٩٥٥ جنيهاً (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وتسعة وأربعون ألفاً وتسعمائة وخمسة وخمسون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٢٢٢٨٦٧ جنيهاً (فقط أربعة ملايين ومائتان واثنان وعشرون ألفاً وثمانمائة وسبعة وستون جنيهاً لا غير) بقائض قدره ٦٢٧٠٨٨ جنيهاً (فقط ستمائة وسبعة وعشرون ألفاً وثمانية وثمانون جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن